الشاهد اذا حرص على قبول شهادته فانها لا تقبل لخاصمة
مشهود عليه وسواء كان الحق لله او للادمي لان خاصمته
للادمي بدل على بغضه له مثل ان يدعي شخص لغايب
ويشهد له فان الخاصمة مفهومة فيه حرص على قبول
شهادته وايلحق الله فمثل ان يشهد اربعة رجال
برجل وبرقموه للقاضي ويشهدوا عليه بالزنا
وعدم القبول في ذلك لابن القاسم قال ابن رشد
انما لم تجز شهادتهم لانه فعلهم وتعلقهم به
ورفعهم اياه لا يخفى عليهم بل هو مكروه لهم لان
الانسان مامور بالستر عليه وعلى غيره وقد علمت
ان الخاصمة من اخلاق العداوة المتقررة او بعد شهد
وحلف اي وكذلك لا تقبل شهادة الشاهد اذا حلف
مع ذلك على صحة شهادته بتواشهد في حق لله
او للادمي والفرق بين ان يكون الحلف متصلا بالشهادة
كقوله اشهد ان لعمرة كذا والله قال ابن عبد والله ان له عمرة كذا او متصلا عنها كقوله اشهدان عمرة
السلام الا ان يكون الشاهد من جملة العوام
فانهم يشاحون تفي ذلك وينبغي عندي ان يعزروا
به وللقاضي ان يحلف الشاهد ولو في الطلاق اذا اتهمه
كما قاله ابن فرحون او رفع قبل الطلب في حرص
الادمي هذا هو الحرص على اداء الشهادة وهو مانع
من قبولها والمعنى ان الشاهد اذا رفع شهادته
قبل ان تطلب منه فانها لا تقبل وهي باطلة
لانه شهد قبل ان يستشهد وفي الحديث شر
الشهود من شهد قبل ان يستشهد ولكن يجب
عليه ان يخبر صاحبها بها ثم ان المتبادر من

كلامه

كلامه من غير تامل ان قوله او رفع الخ انه مثال ثالث
للحرص على القبول اي وشهادة شاهد رفع شهادته
واداها قبل الطلب من المشهود له في حرص حق الادمي
والذي بن شاس وابن الحاجب انه من الحرص على
الاداء فكان عليه ان يقول ولا ان يحرص على الاداء فكان
رفع الخ وعند التامل الصحيح يقال في قوله رفع قبل
الطلب ان الرفع عبني التاديه من اول وهلة والحرص
على القبول يحصل بعد اداءها فكيف يلتبس احدهما
بالاخر عند فهم المعنى من التوعين والخلاص من ذلك
ان يقال فالاداء يقتضا القبول ليصير هذا مثالا
لمن جمع الخاصمة كما اولا ان يحرص على القبول او
الاداء فيصير قوله لمخاصمة الخ قوله وحلف مثالين
للحرص على القبول وقوله او رفع قبل الطلب مثال
الحرص على الاداء المقرر وفي حرص حق الله تجب
المبادرة ضيا لامكان ان استدرم تحريمه لعتق وطلاق
ووقف وحلف يمين ان الحق اذا تحرص لله تعالى
وكان مما يستدام تحريمه فانه يحسب على الشاهد المبادرة
بالشهادة الى الحاكم بحسب الامكان كمن علم بعتق
عبد وسيده يستخدمه ويدعي الملكية فيه ولذلك
الامة او علم بطلاق امراة ومطلقها يباشرها
في الحرام او علم بوقف على معينين او على غيرهم
ومن حبسه او غير وهو في يده عليه بيت لم يعرف
ربه في غير محارفه الشرعية وفي هذا نظر الظر
وجهه في الكبير او علم برضاع رجل مع امراة وهو
متزوج بها وما اشبه ذلك فان لم يبادر برفع